# الحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:
# "يمكنهم أن يقيموا مشاريع لألف سنة قادمة ولكن شيئا لن يتغير"

رفائيل إغيغورين ولونا سعادة

تشرين أول 2014

## الملخص التنفيذي

منذ عام 2009، بدأت مبادرة الحماية من المحلي إلى العالمي(L2GP) بإجراء أبحاث في مجتمعات عصفت بها الأزمات حتى تطلع عن كثب على رأي المجتمع المحلي بالتحديات التي تمس بحمايته وتكوين فهم دقيق لها. هذا وقد دمج مع البحث دراسات حول كيفية تأقلم المجتمعات مع الأزمات وحول آرائها بالحلول المناسبة والفعالة، وهو بهذا يسعى للمساهمة في رفع مستوى فعالية الناشطين الإنسانيين وتحركاتهم. ويعتبر البحث الحالي عن الأراضي الفلسطينية المحتلة سادس دراسة شاملة أجريت حتى تاريخه في ظل هذه المبادرة، ويستند إلى مقابلات مع أكثر من 500 رجل وامرأة من سكان القدس الشرقية، والضفة الغربية وقطاع غزة.

### التحديات كما عرفتها المجتمعات

يشدد الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أن أكبر خطر على حمايتهم هو ما يعتبرونه السبب الفعلي للأزمة نفسها ألا وهو الاحتلال الإسرائيلي. حيث يرى المستطلعون/ ات جميعهم الاحتلال على أنه أساس المشكلة وهو السبب وراء أي أزمة تعرض حمايتهم للخطر. ولولا إصرار الباحثين على معرفة المزيد، لكانت المحادثات حول الحماية والمخاطر التي تمس بها توقفت عند حديث المستطلعين/ ات عن هذا الخطر العام. فبشكل متكرر أعرب الفلسطينيون/ ات عن رأي مفاده أنهم محبطون من الحماية الدولية والناشطين الإنسانيين الذين يركزون بشكل أساسي على توفير الحد الأدنى من المساعدة التي تصل حد الكفاف، بينما يقل تركيزهم على تخفيف آثار الاحتلال. وعوضا عن ذلك، يشعر الفلسطينيون بأن على الحماية والناشطين الإنسانيين تولي المسئولية عن الحماية بطريقة تركز أساسا على المطالبة بوضع إسرائيل محمل المساءلة لتنفيذ التزاماتها المنصوص عليها بالقانون الدولي (اطلع على التفاصيل في التقرير الكامل) وعلى هذه الأطراف الفاعلة أن تكثف من جهودها الدولية والوطنية للمناصرة من أجل هذه القضية.

عند حثهم على الحديث، أفاد الفلسطينيون بأن احتياجات الحماية لديهم تتنوع حسب المكان وحتى في داخل المدينة ذاتها أو بين القرى القريبة من بعضها البعض. المصدر الآخر المهم للتنوع في درجة الانكشاف والاختلاف في التهديد على الحماية هو النوع الاجتماعي. لقد ركز كافة المستطلعين/ ات على كيفية اعتمادهم على درجة القيود التي تطبقها إسرائيل، والتي تؤثر على درجة النشاط الاقتصادي وبالتالي على العمالة، وحرية الحركة، وتوفر الخدمات جودتها والبنية التحتية، بما فيها خدمات الإسكان والبلدية، وعلى سياسات وممارسات

الحكومة المحلية. ويشدد هذا التعقيد على أهمية تحليل المشكلة حسب كل سياق على حدا وعلى أن تكون عملية التحليل تشاركية عند تصميم البرامج المخصصة لتعزيز استراتيجيات التكيف المحلية وزيادة قدرتهم على الصمود.

فيما يخص الموقع الجغرافي، فيمكن تصنيف أهم مخاطر الحماية الفورية وتحدياتها عموما كما يلي:

1 القدس الشرقية، حيث تشمل أولويات الحماية على "أزمة السكن" بسبب هدم المنازل (وما يصاحبها من صدمات نفسية) والقيود المفروضة على بناء المنازل، التي تؤدي إلى الاكتظاظ، مع التمييز في تقديم خدمات البلدية، والخوف من فقدان حق الإقامة، وتضييق الفرص الاقتصادية وما يصاحبه من زيادة مستويات الفقر، والقيود على الحركة والقدرة على الوصول للأراضي وغيرها من مصادر الرزق ناهيك عن "الجدار"[1] وكل هذه العوامل اعتبرت استراتيجيات تستخدمها الحكومة الإسرائيلية لإجبارهم على الهجرة أو الخروج من القدس؛

2 في الضفة الغربية (المناطق المصنفة ج[2])، حيث النقص الحاد في المياه سواء للاستخدامات المنزلية أو لكسب العيش، ما يؤدي إلى تقلص مناطق الرعي خاصة في حالة السكان البدو الذين يعتمدون على المواشي لكسب الرزق، ويضاف لهذا كله الانقطاع المتكرر في خدمات الكهرباء ما يؤثر على المعيشة والمدارس، ويجب ألا نغفل مصادرة الأرض، والقيود المفروضة على حركة الناس والسلع، مع النقص في المواصلات الملائمة، والذي يؤثر بشكل خاص على تلاميذ المدارس والشباب والنساء، مع غياب الاستثمارات من القطاع الخاص والفساد والمحسوبية في الحكومة المحلية. كل هذه العوامل تتراكم مسببة قلة في الفرص الاقتصادية وفداحة في الفقر. ويؤدي الفقر بدوره للتسرب من المدارس وعمالة الأطفال. ويضاف لذلك عنف المستوطنين والتوسع الاستيطاني بما في ذلك التخلص غير السليم من النفايات بطريقة تلوث موارد المياه بشكل يزيد من المخاطر على الحماية.

3 في قطاع غزة[3]، بالإضافة للاحتلال، فإن الصراع بين حماس وفتح يضيف بعدا آخر للتهديدات على الحماية. فنظرا للعزل الكامل الذي تفرضه إسرائيل على غزة، يعاني نسبة أكبر من الفلسطينيين/ ات من الفقر المدقع. وتعتبر البطالة أحد أهم أسباب الطلاق، وتعاطي المخدرات، والعنف المنزلي، والسرقة، ناهيك عن فقدان الكرامة.

ينبغي النظر في كافة هذه التهديدات على الحماية من منظور النوع الاجتماعي. تبين الدراسة خلافات كبيرة ذات صلة بالنوع الاجتماعي في تصور تهديدات الحماية واستراتيجيات التأقلم والحلول الممكنة. رغم الإجماع بين المستطلعين/ ات، بغض النظر عن نوعهم الاجتماعي بشأن التحديات العامة التي تمس بحمايتهم، إلا أن التحليل المعمق، بين اختلافات في ردود النساء مقارنة مع الرجال في مناحٍ حيوية مثل موضوع تحديد الأولويات.

بالإضافة لذلك، يمكن النظر إلى تلك المخاطر التي تهدد حماية السكان من منظور العمر، والمجموعة العرقية، حيث نلحظ أن التجمعات الأقلية مثل البدو يئنون تحت وطأة تهديدات غير متناسبة تمس بحمايتهم وتحديات أخرى رصدتها هذه الدراسة.

---

[1] يشير الفلسطينيون/ ات عادة إلى الجدار المقام بين الضفة الغربية وإسرائيل بمسمى "جدار الفصل العنصري"، أو "جدار الضم" أو "جدار التمييز العنصري أبارتايد " بينما يشير الإسرائيليون عادة للجدار بصفته "الجدار العازل" أو "السياج الأمني". وتطبيقا للفتوى الاستشارية الصادرة سنة 2004 عن محكمة العدل الدولية، فستكتفي هذه الدراسة بالإشارة إليه بلفظة "الجدار"، حيث إن بعض التعبيرات المستخدمة أحيانا ليست دقيقة أو مفهومة بمعناها المادي.

[2] أنشئت المناطق المصنفة ج بموجب اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1995. وبموجب هذه الاتفاقيات قسمت الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ثلاث مناطق لكل واحدة وضعها القانوني المختلف لفترة انتقالية تمتد لخمس سنوات.

[3] أجري الجزء الرئيسي من البحث الميداني في هذه الدراسة خلال العام 2013، قبل القصف الإسرائيلي لغزة (الذي بدأ في 8 تموز 2014) والذي أضر بشكل كبير بالسكان المدنيين والبنى التحتية. ويرى المؤلفون أن هذه الأحداث قد تؤثر على احتياجات الحماية □□□ □□□□□ □□□□□□□ □□□□□□ ولكنها لا تؤثر على نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بالسببين الرئيسيين. أولا، منهجية الدراسة وأهدافها تركز على التقاط الاحتياجات للحماية □□□ □□□□□ □□□□□□ وليس على الحاجات الآنية؛ ثانيا، إعادة اندلاع الحروب في غزة وإدراك السكان لأن الهجمات يمكن أن تشن عليهم في أي وقت، يضع هذا المجتمع في سياق [ترقب] تحدث عنه المستطلعون/ ات أصلا.

## محاولة التعامل مع التهديدات

كيف تجد السلطات المحلية، والمجتمعات والعائلات طريقة للتأقلم من أثر الاحتلال وتبعاته على المديين القصير والبعيد. بينت النتائج أسلوبين متناقضين: فإما تعزز تلك السلطات والمجتمعات من قدراتها الذاتية وتبدأ بالاعتماد على نفسها تماما والصمود، أو على العكس تنغمس في حالة من الفساد وغياب الكرامة بعد فقدان سبل عيشها واضطرارها للاعتماد على المساعدات ما قد يولد في بعض الأحيان العنف. ورغم أن القصد من وراء البحث هو إيجاد الطرق الكفيلة بمساندة الحالة الأولى للمساعدة على الصمود إلا أن فهم كيفية تفادي السقوط في فخ الفساد والاعتمادية يكتسب الأهمية ذاتها.

لم يكن هناك اعتراف أو دعم للجهود التي يبذلها الفلسطينيون/ ات يوميا للتعامل مع آثار الاحتلال. فقد كانت استراتيجيات التأقلم لديهم متنوعة، وديناميكية ولكنها من أسف تنطوي على مخاطر عالية، مثل العمل في الأنفاق، وإقامة مبانٍ غير مرخصة، والخنوع للاستغلال في العمل، مع الوقوع تحت وطأ العقوبة لعبور "الحدود" بشكل غير شرعي، بحثا عن عمل، والنزوح وما يتبعه من خسارة لمصدر الرزق بما في ذلك الشبكات الاجتماعية ورأس المال. وهذا الأمر الأخير يأتي بتبعات على المدى البعيد للمحافظة على ملكية الأصول من عقارات، وخسارة القاعدة السياسية نظرا لتنامي عدم قدرة الفلسطينيين/ ات على البقاء في الأرض المحتلة. وتظهر مخاوف خاصة بشأن مصيبة النساء الريفيات حيث يتركن سبيل رزقهن من الزراعة أو الرعي ويدخلن للعمل في القطاع غير المنظم، ما يجعلهن عرضة للإيذاء أثناء التنقل و/أو في موقع العمل. ونظرا لعدم ملاءمة وسلامة وسائل النقل، فغالبا ما تصطحب النساء القرويات بناتهن للمدرسة وهذا يضيف عبئا إضافيا على عاتقهن. وينتهي الأمر ببعض العائلات أن تتخذ قرار إخراج بناتهن من المدارس عند بلوغهن المدرسة الثانوية.

تشمل استراتيجيات التأقلم الأخرى على الاعتماد على شبكة العلاقات (الأسرية والمجتمعية) طالما كان بالإمكان مواصلة الاستفادة من هذه الشبكة، إذ تكون مقتصدة وتخصص مساحة متوفرة، ومياه وكهرباء، بما في ذلك تدوير أو الانتقال بين المنازل، وزراعة محاصيل الاستهلاك اليومي لتحقيق الكفاف مقابل إنتاج المحاصيل المربحة، أو على العكس زيادة الاعتماد على السوق للشراء، مثل مياه الشرب، وبيع المعونات الإنسانية للحصول على المال. تشمل استراتيجيات "التقشف" على تقليل المصاريف بما فيها شراء الطعام، وبيع الأصول الإنتاجية، وتراكم الدين، وإخراج الأبناء من المدرسة، وحتى الزواج المبكر في حالة الفتيات.

أمثلة على التبعات الإيجابية على المدى البعيد تشمل على التعرف أولا بأول على الحقوق القانونية، والتنظيم الذاتي في لجان مع التركيز على حماية الحقوق، والمحافظة على الوثائق الأساسية (مثل تصاريح الإقامة). تتنظم المجتمعات لشراء مولدات تخدم الحي كله، ولإعادة بناء الطرق، ولتقديم الخدمات الأساسية. لاحظ المستطلعون/ ات أن الهيئات يمكنها (وتقوم فعلا) بالمساعدة في تسهيل القدرة على الحصول على اعتمادات للمشاريع الصغيرة، ورفع القوة الشرائية إما من خلال شبكات الأمان المستندة للنقد أو من خلال مشاريع التوظيف، والدعم المقدم للقطاع الخاص، وكلما كان ممكنا معلومات ومناصرة عندما تكون هناك إمكانية للتوصل للحلول محليا فيما يتعلق بالتشريعات والتصاريح الإسرائيلية، مثلا السماح بتسهيل الإصلاح القانوني للطرق. إستراتيجية كسب الدخل بين النساء تشمل على العمل في أي مجال يمكن أن يؤدونه من المنزل (مثل عمل المعجنات، والطبخ، والحياكة، والدروس الخصوصية، الخ). وتستفيد أيضا النساء بدورهن من الدعم لتحسين مهاراتهن وتسويق مهاراتهن ومنتجاتهن.

أفادت النساء أن عمليات التدخل المحلية والدولية على حد سواء تغفل النوع الاجتماعي عند التعامل مع المخاطر الخاصة على الحماية الواردة الذكر فيما سبق، وبخاصة المعيقات الثقافية، والمالية والمؤسسية التي تحد من مشاركتهن في القوة العاملة. بعض الجهود الصغيرة ولكنها ذات دلالة لضمان توفر المعايير الأساسية للعمل مثل استراحات الشاي/ القهوة واستراحة لاستخدام المرحاض لا تلبي الاحتياجات الصحية الآنية فحسب، بل تأتي بمكاسب اجتماعية تساعد النساء على التأقلم. وقد أظهرت النساء حلولا فعالا وبكلفة متدنية لمشاكلهن مثل برامج "التضامن" أو "الادخار"، التي تسمح لامرأة واحدة على الأقل أسبوعيا ب "طهي وجبة جيدة لعائلتها". تعزز المنظمات النسوية الفلسطينية التمكين الاقتصادي للنساء وتوفر لهن رأس مال وقروض لإنشاء الشركات. فدمج النوع الاجتماعي يعني أيضا استهداف النساء في حملات المعلومات وإيجاد السبل لضمان توعية النساء اللواتي لا يغادرن المنزل كثيرا بالمعونة/ المشاريع الممكنة. ولمعالجة العنف المنزلي يتم تحويل النساء ل 'لجان

مصالحة' يهيمن عليها الذكور (حسب الأعراف السارية). ولا تعتبر الهيئات القضائية النظامية عادلة أو فعالة. وتوجد مؤسسات نسوية تقدم النصيحة والإرشاد ولكن عدد قليل من النساء فقط أفاد بقدرتهن على الوصول لهذه المؤسسات. حيث أفاد البعض بأن هذه المؤسسات تنقصها الفعالية لتغيير وضع العنف السائد. اقترح الرجال أن تأخذ النساء دورا أقوى في الوساطة في النزاعات الأسرية، وبخاصة الأمهات اللواتي يتدخلن نيابة عن بناتهن. رغم الفعالية الظاهرة على المدى القصير، إلا أنه بسبب الطبيعة الممتدة والمتواصلة للأزمة، فإن الكثير من تلك الاستراتيجيات تراجع أثرها. بسبب عدم القدرة على وقف التراجع العام في الظروف الحياتية وفي الرفاه، فقد أشار الفلسطينيون إلى حدوث تفكك، في المجتمع وبين الأهالي وداخل الأسرة.

## الاستنتاجات والتوصيات العامة

تعتبر نتائج الدراسة ذات صلة مباشرة بهيئات العمل الإنساني وترد في الدراسة الكاملة توصيات مفصلة. الأهم هو ما طلبه الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، حول ضرورة قيام الناشطين الإنسانيين بتحديد أولويات تجعلهم يحملون مسئولياتهم محمل الجد ليناصروا على الدوام بأن الفلسطينيين/ ات الذين يقبعون تحت الاحتلال يجب أن يتمتعوا بالحماية الكاملة وباحترام حقوقهم المنصوص عليها في القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

هناك إقرار بأن إيجاد حل طويل المدى للاحتلال لا يلوح في الأفق القريب، ولكن نظرا لكونه السبب المركزي للتهديدات التي تحيط بالحماية، فيجب أن تتمحور الاستراتيجيات التي تأتي بها هيئات الحماية حوله بالطريقة المناسبة لقدرتها ومهارتها. أما بالنسبة لتواصل عمل تلك الهيئات لتخفيف المعاناة الآنية، فمن المهم تغيير طريقتها في التعامل بغرض رفع مستوى الكفاءة. تبين الدراسة الكاملة مناقشة مفصلة لعدد من التوصيات العامة والخاصة. تركز الكثير من التوصيات العامة الخاصة بهيئات (الحماية) الإنسانية على المواضيع والقضايا مثل:

- يجب تحويل عملية تقدير الاحتياجات من التركيز الحصري على الاحتياجات للتركيز على مجالات تشمل القدرات المحلية، والمزايا والاستراتيجيات المحلية، مع اختيار أساليب مرنة في البرامج بحيث تسمح بتصميم البرامج لتناسب السياق والمجموعة المستهدفة.
- الطبيعة المرتبطة بالسياق للتهديدات على الحماية في مختلف المجتمعات الفلسطينية وأثرها على مختلف الفئات العمرية والنوع الاجتماعي، تستدعي طريقة عمل تحث على المشاركة المكثفة في تحليل المشكلة ووضع الحلول لها.
- ويجب أن تنتقل أنظمة الرصد والتقييم من التركيز على متابعة وتقييم كيفية تنفيذ النشاطات للتشديد على النتائج المتحققة، حتى يمكن فهم ما هي الحلول التي يمكنها أن تحقق النتائج المرجوة وتلك التي لا تأتي نفعا ولماذا.
- بالرغم من وجود خطاب خاص بالنوع الاجتماعي، إلا أننا نادرا ما نجد مقاربات تتعامل فعلا مع النوع الاجتماعي في البرامج المنفذة. وتكتسب هذه الناحية أهمية خاصة إذ توثق الدراسة اختلافات بينة على أساس النوع الاجتماعي، سواء في تصور المشكلات أو في الحلول/ أساليب التخفيف الممكنة.
- طالب المستطلعون/ ات الهيئات (بما فيها الجهات المانحة) بأن تتبنى مقاربة "تنموية" أكثر في إدارة المشاريع، وتفادي الأهداف قصيرة المدى غير المناسبة والسعي بدلا منها للتكامل الحقيقي بين مبادرات الإغاثة، والتنمية والمناصرة.
- هناك ضرورة لزيادة الدعم لتطوير القدرة الجمعية في اللجان المحلية والتحالفات القائمة مع تطوير قدرات جديدة

للاطلاع على التقرير الكامل يمكن زيارة الموقع L2GP web site والذي يحتوي أيضا على قائمة مفصلة ومناقشة للنتائج والتوصيات العامة والخاصة

برنامج من المحلي إلى العالمي عبارة عن مبادرة تسعى للترويج للردود الفعالة والكفؤة والمستدامة للأزمات الإنسانية وتوفير الحماية مع التركيز صراحة على تمكين الردود التي يقودها السكان المحليون.

للاتصال بنا:info@local2global.info
يمكن قراءة المزيد على الموقع: www.local2global.info

## تعريف المؤلفين

رفائيل إغيغورين عمل في أكثر من 60 دولة مركزا على توجيه المشورة بخصوص السياسات والعمل الميداني في مجالات تسوية النزاعات والحوار بين الثقافات والمجتمع المدني والنوع الاجتماعي وحقوق الإنسان وقضايا التنمية. ولديه باع طويل في تقييم وإدارة المشاريع وفي البحث الاجتماعي والمناصرة وتقانى في التدريب وبناء القدرات في المحافل الأكاديمية وغير الرسمية.

لونا سعادة تحمل درجة الماجستير في دراسات المرأة، التنمية والقانون من جامعة بيرزيت. وهي خبيرة في النوع الاجتماعي وحقوق المرأة لأكثر من 20 سنة عملت خلالها مع هيئات تنموية في الشر ق الأوسط وهيئات دولية ومع السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد عملت مستشارة للقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي مثل مشاركة النساء السياسية والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وصحة المرأة وحقوق المرأة مع عدد من المؤسسات الدولية والوطنية.